ظاهرة خفّة الاسم وأثرها في القواعد النّحويّة والصّرفيّة

الباحثة ذكرى بنت عمر بن ستر اللّحيانيّ

قسم اللغة والنحو والصرف / كلية اللغة العربية وآدابها / جامعة أم القرى

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر خفّة الاسم في القواعد النّحويّة والصّرفيّة، حيث اختُصّ الاسم بأحكام فرقًا بينه وبين الفعل من جهة، وبينه وبين الصّفة من جهة أخرى؛ لخفّته وثقلهما، وذلك بالوقوف على القواعد الّتي ارتبط فيها الحكم بعلّة خفّة الاسم، ومعرفة آراء النّحويّين والصّرفيّين في تلك القواعد.

كلمات مفتاحية: ظاهرة، خفة، التخفيف، العلة النحوية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٨/١٥ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٣/١٠/٢٣

"The Lightness of the Noun Phenomenon, and its Effect on Grammatical and Morphological Rules"

Res.Thekra Omar Sater ALlehyani
Department of Arabic Linguistics, and Arabic Morphology and Syntax / College of Arabic Language and Literature / Umm Al-Qura University

Abstract

The aim of this research is to shed light on the impact of nouns on grammatical and morphological rules. The noun is specialized in distinguishing it from the verb and the adjective due to its lightness and weight. This research, moreover, focuses on the rules that relate to the reason for the lightness of the noun and also explores the opinions of grammarians and morphologists regarding these rules.

Keywords: Phenomenon, Lightness, Ease, Grammatical Cause.

Received: 15/08/2023 **Accepted: 23/10/2023**

المقدمة:-

أحمدك اللّهمّ حمد الشّاكرين، وأُصلّي وأُسلّم على مَن أرسلته رحمةً للعالمين، بلسان عربيّ مبين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فقد عُني علماء العربيّة بكلّ ما من شأنه المحافظة على هذه اللّغة، وضبط قوانينها وأحكامها، وإبراز خصائصها وأسرارها، وإدراك إعجاز القرآن الذي نزل بلسانها، فأخذ النّحاة يقتفون سمت العرب قصدًا، ويُعلّلون ذلك نحوًا وصرفًا.

وقد كانت علّة الخفّة والثّقل من أكثر العلل دورانًا في كلامهم؛ لارتباطها بما امتازت به لغة العرب من خفّة في أصواتها وأبنيتها وتراكيبها، فقد أُلّفت كثير من المصنّفات لإبراز قصد العرب إلى التّخفيف، كما أنّ كلامها فيه الخفيف والثّقيل، فالأصل أخفّ من الفرع؛ لأنّ الفرع يحمل الأصل وزيادة؛ فالاسم أصل للفعل؛ لذا فالاسم أخفّ؛ حيث جاء أكثر في الكلام من قسيميه الفعل والحرف، وذلك يقتضي البحث عن أسباب خفّته، وهل لها أثر في القواعد النّحويّة والصّرفيّة؟

فخفّة الاسم جاءت علّةً مبثوثةً في كتب المتقدّمين لبعض القواعد، وهي علّة مركّبة من علّة أخرى، وهي علّة الفَرق، فرأيت أن أبحث عن حقيقة خفّة الاسم، وأثر ذلك في القواعد النّحويّة والصّرفيّة، فاستعنت بالله ليكون موضوع بحثي: أثر خفّة الاسم في القواعد النّحويّة والصّرفيّة، حيث اختُصّ الاسم بأحكام فرقًا بينه وبين الفعل من جهة، وبينه وبين الصّفة من جهة أخرى؛ لخفّته وثقلهما، وعنونته بـ (**ظاهرة خفّة الاسم، و أثرها في القواعد النّحويّة والصّرفيّة**).

واتّبعت في البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، فذكرت مفهوم خفّة الاسم الّتي يُعلّل بها في الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، وعرضت آراء العلماء في بيان أسباب خفّة الاسم عندهم، ثمّ بيّنت أثر خفّة الاسم في القواعد النّحويّة والصّرفيّة، وذلك بعد جمع بعض النّصوص المنثورة في كتب النّحويّين والصّرفيّين، فبدأت بالقواعد النّحويّة ثمّ القواعد الصّرفيّة كصنيع ابن مالك في الألفيّة، كما أنّي قدّمت القواعد الّتي فُرق فيها بين الاسم والفعل على القواعد الّتي فُرق فيها بين الاسم والصّفة؛ لخفّة الاسم وثقلهما؛ وذلك لأنّ ثقل الصّفة محمول على ثقل الفعل، فوجب تقدّمه عليها، وجاءت طريقة تناول كلّ قاعدة من القواعد النّحويّة والصّرفيّة بتوضيح مفهومها العامّ، وربط حكمها بخفّة الاسم؛ ليظهر أثر خفّته في بناء القاعدة الّتي قُصد فيها إلى الفرق.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدّمة وتمهيد وثلاثة مباحث على الشّكل الآتي:

التّمهيد: التّعليل بالخفّة والثّقل عند المتقدّمين:

أوّلًا: عند سيبويه.

ثانيًا: عند ابن جنّي.

المبحث الأوّل: خفّة الاسم من حيث المفهوم والأسباب:

المطلب الأوّل: مفهوم خفّة الاسم.

المطلب الثّاني: أسباب خفّة الاسم.

المبحث الثّاني: أثر خفّة الاسم في القواعد النّحويّة:

المطلب الأوّل: قاعدة دخول التّنوين بين الاسم والفعل.

المطلب الثّاني: قاعدة الجرّ والجزم بين الاسم والفعل.

المطلب الثّالث: قاعدة تاء التّأنيث بين الاسم والفعل.

المطلب الرّابع: قاعدة جمع (فَعْلة) بالألف والتّاء بين الاسم والصّفة.

المبحث الثّالث: أثر خفّة الاسم في القواعد الصّرفيّة:

المطلب الأوّل: قاعدة الإعلال بين الاسم والفعل.

المطلب الثّاني: قاعدة الزّيادة بين الاسم والفعل.

المطلب الثّالث: قاعدة الإدغام بين الاسم والفعل.

المطلب الرّابع: قاعدة عين (فُعْلى) بين الاسم والصّفة.

وأسأل الله سبحانه أن يُجنّبنا الخطأ والزّلل، وينفع بهذا العمل، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

التّمهيد

عُني المتقدّمون بالتّعليل بالخفّة والثّقل في كثير من القواعد النّحويّة والصّرفيّة، وفيما يأتي إشارة لذلك عند سيبويه، وابن جنّي:

أوّلًا: عند سيبويه (ت ١٨٠هـ):

وضع سيبويه معيارًا للخفّة والثّقل في كلام العرب، ومردّ ذلك إلى اللّفظ والمعنى[١]، وبيّن أنّ الكلمة تأخذ حكم غيرها إذا شابهتها في الثّقل، فالممنوع من الصّرف حين شابه الفعل المضارع أُجري مجراه في الثّقل، ومُنع من الصّرف الّذي يكون دليلًا على الخفّة[٢].

وقد علّل بالخفّة والثّقل لكثير من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، فكثر دوران هذين المصطلحين باشتقاقاتهما المختلفة في كتابه، فمن تعليله بالخفّة قوله: "لأنّها أخفّ"[٣]، و"كما استخفّوا الثّلاثة"[٤]، و"كما يستخفّون في الإدغام"[٥].

ومن تعليله بالثّقل قوله: بـ"أنّهم يستثقلون"[٦]، و"استثقلوا فيه"[٧]، و"لأنّ المعرفة أثقل من المعرفة"[٨].

وغير ذلك من العلل الّتي ارتبط فيها الحكم النّحويّ والصّرفيّ بعلّتي الخفّة والثّقل.

ثانيًا: عند ابن جنّي (ت ٣٢٩هـ):

بيّن ابن جنّي أنّ الجنوح إلى التّعليل بالاستخفاف والاستثقال لا يعدم قاصده من مذهب يسلكه، ومأمّ يتورّده[٩].

وقد علّل بالخفّة والثّقل لكثير من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، فمن تعليله بالخفّة قوله: "ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[١٠]، و"أخفّ على ألسنتهم"[١١]، و"قد يحذفون بعض الكلم استخفافًا"[١٢]، و"ظهر التضعيف في الاسم لخفته"[١٣].

ومن تعليله بالثّقل قوله: "فقُدّم أثقل الحرفين"[١٤]، و"إلّا أنّه رفض استثقالًا له"[١٥]، و"ذلك أنّه قد استمرّ فيه الحذف والجزم بالسّكون لثقله"[١٦].

وغير ذلك من العلل الّتي ارتبط فيها الحكم النّحويّ والصّرفيّ بعلّتي الخفّة والثّقل.

المبحث الأوّل: خفّة الاسم من حيث المفهوم والأسباب

الاسم في الحدود النّحويّة[١٧]: كلمة دلّت على معنًى في نفسها، غير مقترنة بزمن معين، فدلالة الكلمة على معنًى في نفسها قيد أخرج الحرف؛ لحاجته إلى الانضمام إلى كلمة أخرى ليظهر معناه، وعدم اقترانها بزمن معيّن من الأزمنة الثّلاثة: الماضي والحال والاستقبال أخرج الفعل لاقترانه بها.

أمّا الفعل: فكلمة دلّت على معنًى في نفسها، مقترنة بزمن معين[١٨]، وقد تنوّعت علل النّحاة في أسباب ثقل الفعل، والصّفة محمولة عليه في الثّقل؛ لأنّها مشتقّة منه، ولحاجتها إلى الموصوف، وتحمّلها للضّمير[١٩].

وفيما يأتي بيان لمفهوم الخفّة، وأصالتها في الاسم، وأسبابها:

المطلب الأوّل: مفهوم الخفّة

الخفّة في لغة العرب ضدّ الثِّقل، سواء كان ذلك في الجسم أو العقل أو العمل، تقول: خفَّ يخِفّ خَفًّا وخِفَّةً: صار خفيفًا، فهو خَفيف وخُفاف[٢٠].

والمراد بها اصطلاحًا: هي التّعليل لما اختُصّ به الاسم من قواعد نحويّة وصرفيّة؛ فرقًا بينه وبين الفعل، أو بينه وبين الصّفة؛ لخفّته وثقلهما.

فما يقبله الاسم من تلك الأحكام لا تُخرجه من خصيصة التّخفيف الّتي جاء عليها كلام العرب، وما يتعذّر على الفعل والصّفة حمله من أحكام؛ حفاظًا عليها من ثقل زائد يتعارض مع سنن العرب في كلامها ومعهود خطابها.

المطلب الثّاني:

أسباب خفّة الاسم

تنوّعت علل النّحاة في أسباب خفّة الاسم، فمنها أسباب تعود للّفظ، وأخرى تعود للمعنى. وقد استدلّ سيبويه على خفّة الاسم على الفعل بأصالته في الاشتقاق، وأصالته في إفادة الكلام، فالفعل مشتق من الاسم على

مذهب البصريّين، وذلك دليل على أنّ الاسم هو الأصل في الاشتقاق، وأنّ الفعل لا بدّ له من الاسم في إفادة الكلام، أمّا الاسم فقد يستغني عن الفعل، وذلك في قولنا: اللهُ إلهُنا، وعبدُ اللهِ أخونا[٢١].

فمعيار الخفّة والثّقل بين الأسماء والأفعال -كما يظهر من مراد سيبويه- مردّه إلى أمر لفظيّ وهو أنّ الاسم أصل في الاشتقاق، وأمر معنويّ وهو أصالة الاسم في إفادة الكلام.

وقد ذهب هذا المذهب الرّضيّ، إذ قرن أصالة الاسم وفرعيّة الفعل من جهة، والصّفة من جهة أخرى بخفّة الأصل، وثقل الفرع، إذ يقول: "اعلم أنّ الفعل فرع على الاسم في اللّفظ كما في المعنى؛ لأنّه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر؛ فالمصدر كالمادّة والفعل كالمركّب من الصّورة والمادّة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة، وجميع ما هو مشتقّ من المصدر، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع..."[٢٢].

فمعيار الخفّة والثّقل عند الرّضيّ كمعيار الخفّة والثّقل عند سيبويه مردّه إلى أمر لفظيّ ومعنويّ.

أمّا العكبريّ فمعيار الخفّة والثّقل عنده مردّه إلى المعنى لا اللّفظ، إذ يقول: "إنّ في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفّة والثّقل تُعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللّفظ، فالخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثّقيل ما كثر ذلك فيه. فخفّة الاسم أنّه يدلّ على مسمّى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظ (رجل) فإنّ معناها ومسمّاها الذّكر من بني آدم، و(الفرس) هو الحيوان والصّهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحَدث والزّمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرّف وغير ذلك"[٢٣].

وعقد الزّجاجيّ بابًا عنونه بقوله: (باب ذكر علّة ثقل الفعل وخفّة الاسم)، نقل فيه آراء البصريّين والكوفيّين، فنسب رأي سيبويه في معيار الخفّة والثّقل إلى البصريّين، ونقل عن الكسائيّ والفرّاء وهشام قولهم: إنّ الاسم أخفّ من الفعل، لأنّ الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، كما نقل عن ثعلب قوله: إنّ الأسماء أخفّ من الأفعال؛ لأنّ الأسماء جوامد لا تتصرّف، والأفعال تتصرّف[٢٤].

وأفرد السّيوطيّ لخفّة الاسم على الفعل من جهة، وخفّة الاسم على الصّفة من جهة أخرى فصلين مستقلّين، عنون أحدهما بقوله: (الفعل أثقل من الاسم)[٢٥]، والآخر بقوله: (الاسم أخفّ من الصّفة)[٢٦].

ومن خلال ما سبق يظهر إجماع النّحاة على خفّة الاسم، سواء كان مردّ ذلك إلى لفظه أو معناه أو إليهما معًا، فتُعرف الخفّة في الاسم بنسبتها إليه، أو بنسبة الثّقل إلى الفعل والصّفة فيما يفرق بينهما من أحكام نحويّة وصرفيّة، وتلك الأحكام النّحويّة والصّرفيّة أدلّة على خفّة الاسم.

المبحث الثّاني: أثر خفّة الاسم في القواعد النّحويّة

خفّة الاسم أثّرت في بعض القواعد النّحويّة، فاختُصّ الاسم بأحكام فرقًا بينه وبين الفعل من جهة، وبينه وبين الصّفة من جهة أخرى؛ لخفّته، وثقلهما.

وفيما يلي بيان لبعض هذه الأحكام:

المطلب الأوّل: حكم دخول التّنوين بين الاسم والفعل

التّنوين: "وهو نون ساكنة، تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا، لغير توكيد"(٢٧)، فالتّنوين أمارة على الخفّة، وقد قرّر سيبويه خفّة الاسم واستدلّ عليها بتنوينه في قوله: "اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنًا..."(٢٨).

وكلام سيبويه عن خفّة الاسم وثقل الفعل جاء مهادًا لبيان خفّة الأسماء المنصرفة، وأنّ الصّرف فيها هو الأوّل والأصل، أمّا الممنوعة من الصّرف فلعلل حادثة فرعيّة دخلت عليها بعد ذلك(٢٩).

فالأصل في الأسماء الصّرف، أمّا الممنوعة من الصّرف نحو: أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ، فعلّة منعها من الصّرف مضارعتها الفعل المضارع، في بنائه كـ (أَذْهَبُ وأَعْلَمُ)، وقد أجرتها العرب مُجرى الأفعال الثّقيلة، فمنعتها من الجرّ بالكسرة، وجرّتها بالفتحة، ومنعتها أيضًا من التّنوين المختصّ بما يستخفّونه من الأسماء المتمكّنة الّتي سلمت من شبه الفعل فاستحقّت التّنوين، وسلمت من شبه الحرف فاستحقّت الإعراب(٣٠).

وذكر الزّجّاجيّ ثلاثة معانٍ لدخول التّنوين في الكلام، منها: أنّه يكون للفرق بين الأسماء والأفعال، وذلك فيما نقله عن الفرّاء أنّ "التّنوين فارق بين الأسماء والأفعال. فقيل له: فهلّا جُعل لازمًا للأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجُعل لازمًا للأخفّ"(٣١).

فاختُصّ الاسم لخفّته بالتّنوين؛ فرقًا بينه وبين الفعل، وما حُرم من التّنوين من الأسماء؛ فلمشابهته الفعل، إذ الأصل في الأسماء المتمكّنة الصّرف، وهو دليل على خفّتها، وما مُنع من الصّرف منها؛ فلعلّة تكون في موضعها.

المطلب الثّاني: حكم الجرّ والجزم بين الاسم والفعل

ماز سيبويه بين المعربات والمبنيّات، فالمعربات هي الأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، أمّا المبنيّات فهي الأسماء غير المتمكّنة المضارعة للحروف، والأفعال الّتي لم تجرِ مجرى المضارعة لأسماء الفاعلين، والحروف(٣٢).

وقد اختصّت العرب الأسماء المتمكّنة بالجرّ، فليس فيها جزم، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين بالجزم، فليس فيها جرّ، ويشتركان في الرّفع والنّصب، وقد علّل سيبويه لذلك في الأسماء بقوله: "وليس في الأسماء جزم، لتمكّنها وللحاق التّنوين، فإذا ذهب التّنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"(٣٣).

ويقول عن اختصاص الأفعال بالجزم، فلا يدخلها الجرّ: "وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتّنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"(٣٤). فتقرّر في كتب النّحاة تمييز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بعلامات منها: الجرّ، فالجرّ كما وضّح ابن هشام ليس المراد به حرف الجرّ؛ لأنّه قد يدخل في اللّفظ على ما ليس باسم، نحو: "عجبْتُ مِنْ أنْ قمْتَ"، بل المراد به الكسرة الّتي يُحدثها عامل الجرّ، سواء كان العامل حرفًا، أم إضافةً، أم تبعيّةً، وقد اجتمعت في البسملة،

فقولنا: "بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ"، فـ(اسم) مجرور بحرف الجرّ، ولفظ الجلالة (الله) مجرور بالإضافة، و(الرّحمن) مجرور بالتّبعيّة على أنّه صفة لله -سبحانه-[٣٥].

والبحث وراء ما تقرّر من حكم لكلّ من الاسم والفعل في الاختصاص الإعرابيّ، يُظهر خفّة الاسم الّتي استحقّ لأجلها الجرّ، وثقل الفعل الّذي استحقّ لأجله الجزم، ونجد ذلك عند سيبويه، فقد قرّر أنّ الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنًا، وبنى على هذا القول تعليله بثقل الفعل، حيث ذكر أنّ الأفعال لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسّكون؛ فالجزم تخفيف لها من الثّقل[٣٦].

وقد نقل الزّجاجيّ عن الفرّاء قوله: "إنّ الأسماء كانت أحمل للخفض لخفّتها؛ ليعتدل الكلام بتخفيف الثّقيل، وإلزام بعض الثّقيل للخفيف"[٣٧].

فاختُصّ الاسم لخفّته بالخفض؛ فرقًا بينه وبين الفعل الّذي اختُصّ بالجزم؛ فثقل الفعل أحوجه إلى التّخفيف، وفي الجزم تخفيف، أمّا الاسم فلخفّته لا يحتاج إلى تخفيف، بل يُعدّ الجزم فيه -لو كان- إجحافًا به؛ لذهاب الحركة والتّنوين.

المطلب الثّالث: حكم تاء التّأنيث بين الاسم والفعل

يُدلّ على التأنيث في الأسماء بالمعنى كـ(هند)، أو بالتّاء والمعنى كـ(فاطمة)، أو بالألف المقصورة كـ(حبلى)، أو الممدودة كـ(صحراء)، أمّا (طلحة) فمؤنّث بالتّاء، فلفظه مؤنّث ومعناه مذكّر؛ لأنّه علم لرجل، وأمّا (إصطبل) فمسمّاه مذكّر غير عاقل؛ لذا يُعامل في الجمع معاملة الأسماء المؤنّثة وإن كان لفظه مذكّرًا[٣٨].

ويُدّل على التّأنيث في الأفعال بتاء التّأنيث السّاكنة مع الماضي، فتقول: قامَ للمذكّر، وقامَتْ للمؤنّث، وبدء الفعل بالتّاء الزّائدة مع المضارع للمؤنّثة الغائبة، تقول: تقومُ أي هي، أمّا ياء المخاطبة الّتي تتّصل بالأمر في نحو: قومي، والمضارع في نحو: تقومين، فضمير للمؤنّث، وليست علامةً للتّأنيث، وكذا القول في نون النّسوة مع المضارع في نحو: يقومْنَ[٣٩].

وفيما ذُكر من علامات للتأنيث في الاسم والفعل نلحظ أنّهما يشتركان في لحاق تاء التّأنيث بهما؛ فتقول: "هندٌ قائمةٌ" فتُلحقها بالاسم، و"قامتْ هندٌ" فتُلحقها بالفعل، لكن ثمّة فرق بينهما، وهي أنّها متحرّكة مع الاسم، ساكنة مع الفعل، فامتازت تاء التّأنيث بسكونها مع الفعل حتّى عدّها النّحاة من العلامات الّتي يُعرف بها[٤٠].

فتاء التأنيث حُرّكت مع الاسم، وسُكّنت مع الفعل، وفي ذلك دليل على خفّة الاسم، حيث أعطوه التّاء المتحركة، والحركة تُشبه الحرف في زيادتها على الكلمة؛ فالحركات أبعاض الحروف من الألف والياء والواو[٤١]، وأعطوا الفعل التّاء السّاكنة؛ لثقله فلا يحتمل زيادة حرف وزيادة حركة عليه؛ لذا يقول الرّضيّ عن تاء التّأنيث اللّاحقة بالفعل: "سكنت للفرق بينها وبين التّاء اللّاحقة للاسم، وكانت أولى بالسّكون من التّاء الاسميّة لخفّة الاسم وثقل الفعل"[٤٢].

وبذات العلّة اعتلّ الجوجريّ، فذكر أنّ الأسماء اختُصّت بالتّاء المتحرّكة؛ لخفّتها، والأفعال بالسّاكنة؛ لثقلها؛ طلبًا للاعتدال(٤٣).

فاختُصّ الاسم لخفّته بتاء التّأنيث المتحرّكة؛ فرقًا بينه وبين التّاء السّاكنة اللّاحقة بالفعل، فالحركة على الحرف زيادتان يحتمله الاسم لخفّته، والفعل لثقله زيد بزيادة حرف لا حركة فيه.

المطلب الرّابع: حكم جمع (فَعْلة) بالألف والتّاء بين الاسم والصّفة

الجمع بالألف والتّاء المزيدتين للأسماء المؤنّثة وما يُعامل معاملتها من المذكّر، فالتّأنيث قد يكون بالمعنى كـ(هِنْد هِنْدات)، أو بالتّاء كـ(طَلْحَة طَلْحَات)، أو بالتّاء والمعنى كـ(فاطمة فاطمات)، أو بالألف المقصورة كـ(حُبْلى حُبْلَيَات)، أو الممدودة كـ(صَحْرَاء صَحْرَاوات)، أو مذكّر غير عاقل كـ(إصْطَبْل إصْطَبْلات وحَمَّام حمَّامات)(٤٤).

كما أنّ صورة المفرد فيه قد تسلم من التّغيّر كـ(ضَخْمَة ضَخْمَات)، وقد لا تسلم كـ(سَجْدة سَجَدات) فتحرّكت الجيم بعد سكونها، و(حُبْلى حُبْلَيَات) فقُلبت ألفه ياءً، و(صَحْرَاء صَحْرَاوَات) فقُلبت همزته واوًا(٤٥).

فهذا الجمع بالألف والتّاء المزيدتين يعمّ جمع المؤنّث وجمع المذكّر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّر؛ لذا عدل ابن هشام عن تسمية أكثر النّحاة وهي جمع المؤنّث السّالم إلى تسميته الجمع بالألف والتّاء المزيدتين، وذلك أعمّ للألفاظ المجموعة به(٤٦).

ومن حالات الجمع بالألف والتّاء المزيدتين: جمع (فَعْلَة)، وقد اختلف حكمها بين الاسم والصّفة، فسُكّنت العين في الصّفة، وحُرّكت في الاسم؛ فرقًا بينهما، فيقول ابن يعيش: "اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء الثّلاثيّة المؤنّثة بوزنِ "فَعْلَةَ"، كـ"قَصْعَةٍ"، و"جَفْنَةٍ"، فإنّك تفتح العين منه في الجمع أبدًا إذا كان اسمًا، نحو: "جَفَناتٍ"، و"قَصَعاتٍ"، كأنّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصّفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: "تَمَراتٌ"، ويُسكّنون الصّفة، فيقولون: "جاريةٌ خَذْلَةٌ"، و"جَوارٍ خَذْلات"، و"حالةٌ سَهْلَةٌ"، و"حالاتٌ سَهْلات"(٤٧).

وخُصّ الاسم بالحركة دون الصّفة؛ لخفّة الاسم وثقل الصّفة؛ فالصّفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم؛ فُحملت الصّفة على الاسم؛ فاحتاجت تخفيفها بالسّكون بعد زيادتها بالألف والتّاء، ولم يحتج الاسم لذلك؛ لأنّه خفيف في ذاته(٤٨).

وقد تُسكّن عين (فَعْلة) اسمًا عند جمعها بالألف والتّاء المزيدتين، لكنّ ذلك لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر، وقيل: إنّها لغة(٤٩)، وذلك نحو قول ذي الرُّمّة [من الطّويل](٥٠):

أتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحْشـــــاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى في المَفاصِلِ

فالشّاهد فيه: (رَفْضَات): حيث سُكّنت عينها، وحقّها الفتح؛ لأنّها جمع بالألف والتّاء المزيدتين للاسم، والاسم خفيف لا يحتاج إلى تخفيفه بالسّكون كالصّفة.

وقال الآخر [من الرّجز][٥١]:

عَلّ صُرُوفَ الدَّهرِ أَو دَولاتِها

تُدِلْنَنَا اللّـمَّةَ مِن لَـمَّاتِهـا

أو تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفْراتِها

فالشّاهد فيه: (زَفْراتها): حيث سُكّنت عينها، وحقّها الفتح؛ لأنّها جمع بالألف والتّاء المزيدتين للاسم، والاسم خفيف لا يحتاج إلى تخفيفه بالسّكون كالصّفة.

فاختُصّ الاسم لخفّته بتحريك عينه عند جمع (فُعْلة) بالألف والتّاء المزيدتين؛ فرقًا بينه وبين الصّفة؛ فثقل الصّفة الّتي تُشبه الفعل أحوجها إلى التّخفيف، وفي التّسكين تخفيف، أمّا الاسم فلم يحتج لذلك؛ لخفّته في ذاته.

المبحث الثّالث: أثر خفّة الاسم في القواعد الصّرفيّة

خفّة الاسم أثّرت في بعض القواعد الصّرفيّة، فاختُصّ الاسم بأحكام فرقًا بينه وبين الفعل من جهة، وبينه وبين الصّفة من جهة أخرى؛ لخفّته، وثقلهما.

وفيما يلي بيان بعض هذه الأحكام:

المطلب الأوّل: حكم الإعلال بالقلب بين الاسم والفعل

الإعلال كما حدّه ابن الحاجب: تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء، ولا يكون الألف أصلًا في متمكّن، ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء"[٥٢].

فالإعلال كما يظهر غايته للتّخفيف، سواء كان ذلك بالقلب أو الحذف أو الإسكان، وقد ذكر الرّضيّ أنّ قول ابن الحاجب "للتّخفيف" احتراز عن تغيير حرف العلّة في الأسماء السّتّة نحو: أبوك وأباك وأبيك، وفي المثّنى وجمع المذكّر السّالم نحو: مسلمانِ ومسلمَينِ، ومسلمون ومسلمِينَ؛ فتغيّر حرف العلّة للإعراب وليس للتّخفيف[٥٣].

ومن صور الإعلال: قلب الواو والياء ألفًا وهما عينان، فالفعلان (أقامَ) و(أبانَ)، الأصل فيهما: أقْوَمَ وأبْيَنَ، بإعلالهما إعلال نقل ثمّ قلب، بخلاف الأسماء نحو: (أبْيَض) و(أسْوَد)، فلا يُعلّان؛ فرقًا بين الأفعال والأسماء، فقد شابها الفعل في الحركات والسّكنات، فقُصد الفرق بالإعلال في الأفعال دون الأسماء؛ لأنّ الأفعال أولى بالإعلال؛ لأصالتها فيه[٥٤].

وقد بيّن الرّضيّ أنّ الأصل في الأفعال الإعلال؛ لثقلها، والأصل في الأسماء عدم الإعلال؛ لخفّتها، ولا يرد على ذلك عدم إعلال الفعل في باب التّعجّب في نحو: "ما أقوَله! وأقْوِل به!"؛ فلم يُعلّا؛ لمشابهتهما الأسماء في عدم تصرّفهما، فصارا كأفْعَل التّفضيل وأفْعَل الصّفة، ووجه الشّبه بينهما: لأنّ التّعجّب من الشّيء لكونه أفضل من غيره في معنى من المعاني؛ فللمشابهة سُوّي بينهما في كثير من الأحكام[٥٥].

فاختُصّ الاسم حين شابه الفعل في الحركات والسّكنات بعدم الإعلال، فرقًا بينه وبين الفعل الّذي يُعلّ؛ لأنّ غاية الإعلال التّخفيف، والفعل إليه أحوج؛ لثقله، أمّا الاسم فلم يحتج لذلك؛ لخفّته.

المطلب الثّاني: حكم الزّيادة بين الاسم والفعل

ينقسم كلّ من الاسم والفعل إلى مجرّد ومزيد، فالمجرّد: ما كانت جميع حروفه أصليّةً، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة، والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصليّة[٥٦].

والمجرّد في الفعل نوعان: ثلاثيّ ورباعيّ، والمزيد نوعان: مزيد الثّلاثيّ ومزيد الرباعيّ، وغاية ما يبلغ الفعل بالزّيادة ستّة أحرف، أمّا المجرّد في الاسم فثلاثة أنواع: ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ، والمزيد فيه أوزانه كثيرة[٥٧].

وضابط المزيد من الأسماء ألّا يزيد عن سبعة أحرف، وذلك دليل على خفّة الاسم الّذي جاوز بالزّيادة حدّ الفعل، فالاسم يبلغ بها إلى السّبعة، والفعل إلى السّتّة، وذلك ما صرّح به الحملاويّ وهو أنّ "غاية ما يبلغ الفعل بالزّيادة ستّة، بخلاف الاسم، فإنّه يبلغ بالزّيادة سبعة؛ لثقل الفعل وخفّة الاسم"[٥٨]؛ فقرن الحكم بعلّته وهو الخفّة في الاسم.

وشيء آخر هو أنّ أوزان المزيد من الفعل انحصرت لقلّتها، وأوزان المزيد من الاسم تعذّر حصرها لكثرتها، وقيل بأنّها تبلغ ثلاث مائة وثمانية على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها نحو الثّمانين، وبالجملة فلو سلّمنا بحصرها فعدّها أكثر من أوزان المزيد من الأفعال[٥٩]، وفيما يلي بيان لأوزان المزيد من الأفعال[٦٠]:

أوزان الثّلاثيّ المزيد: منه ما زِيد فيه حرف، وما زِيد فيه حرفان، وما زِيد فيه ثلاثة أحرف.

- ما زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:

أَفْعَلَ نحو (أَكْرَمَ)، وفَاعَلَ نحو (قَاتَلَ)، وفَعَّلَ نحو (فرَّحَ).

- وما زيد فيه حرفان، يأتي على خمسة أوزان:

انْفَعَلَ نحو (انْكَسَرَ)، وافْتَعَلَ نحو (اجْتَمَعَ)، وافْعَلَّ نحو (احْمَرَّ)، وتَفَعَّلَ نحو (تَعَلَّمَ)، وتَفَاعَلَ نحو (تَبَاعَدَ).

- وما زيد فيه ثلاثة أحرف، يأتي على أربعة أوزان:

اسْتَفْعَلَ نحو (اسْتَخْرَجَ)، وافْعَوْعَلَ نحو (اغْدَوْدَنَ)، وافْعَالَّ نحو (احْمَارَّ)، وافْعَوَّلَ نحو (اجْلَوَّذَ).

أوزان الرّباعيّ المزيد: منه ما زِيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان.

- ما زيد فيه حرف واحد، يأتي على وزن واحد:

تَفَعْلَلَ نحو (تَدَحْرَجَ).

- ما زيد فيه حرفان، يأتي على وزنين:

افْعَنْلَلَ نحو (احْرَنْجَمَ)، وافْعَلَلَّ نحو (اقْشَعَرَّ).

والملحق به: منه ما زِيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان.

- الملحق بما زِيد فيه حرف واحد، يأتي على ستّة أوزان:

تَفَعْلَلَ نحو (تَجَلْبَبَ)، وتَفَعْوَلَ نحو (تَرَهْوَكَ)، وتَفَيْعَلَ نحو (تَشَيْطَنَ)، وتَفَوْعَلَ نحو (تَجَوْرَبَ)، وتَمَفْعَلَ نحو (تَمَسْكَنَ)، وتَفَعْلَى نحو (تَسَلْقَى).

- والملحق بما زيد فيه حرفان، يأتي على وزنين:

افْعَنْلَلَ نحو (اقْعَنْسَسَ)، وافْعَنْلَى نحو (اسْلَنْقَى).

أمّا المزيد من الأسماء فيُمثّل له، ولا يُحصر[٦١]:

- فمن الثّلاثيّ المزيد: اشْهِيبَاب.
- ومن الرّباعيّ المزيد: احْرِنْجام.
- ومن الخماسيّ المزيد: عَضْرَفُوط.

كما أنّ المزيد من الأفعال تكون زيادته لمعنى، كما في المعاني الّتي جلّاها الحملاويّ في فصل عقده بعنوان: (معاني صيغ الزّوائد)[٦٢]، وكأنّ الزّيادة المعنويّة الّتي دلّت عليها الزّيادة تعتذر عن دخولها في شيء ثقيل وهو الفعل.

فاختُصّ الاسم لخفّته بالزّيادة الّتي يبلغ بها سبعة أحرف، أمّا الفعل لثقله فغاية ما يبلغ بالزّيادة ستّة أحرف.

فاختُصّ الاسم حين شابه الفعل في الحركات والسّكنات بعدم الإدغام للمثلين، فرقًا بينه وبين الفعل الّذي يُدغم فيه المثلان؛ لأنّ غاية الإدغام التّخفيف، والفعل إليه أحوج؛ لثقله، أمّا الاسم فلم يحتج لذلك؛ لخفّته.

المطلب الثّالث: حكم الإدغام بين الاسم والفعل

الإدغام كما حدّه ابن الحاجب: "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"[٦٣].

وقد بيّن الرّضيّ الغاية الّتي من أجلها طلبت العرب الإدغام، حيث يقول: "اعلم أنّهم يستثقلون التّضعيف غاية الاستثقال؛ إذ على اللّسان كُلْفة شديدة في الرّجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثّقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيًّا أو خماسيًّا فيه حرفان أصليّان متماثلان متّصلان؛ لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين، ولا سيّما مع أصالتهما..."[٦٤].

فإذا كان الإدغام للتّخفيف، فالفعل به أولى لثقله، ولا يُدغم من الاسم إلّا ما شابه الفعل، بحمل الاسم على الفعل في الثّقل فيُدغم، شريطة الأمن من اللّبس، وإلّا فلا إدغام[٦٥]، فالأسماء بابها ألّا تُعلّ لخفّتها بكثرة دورها في الكلام[٦٦].

فممّا التقى فيه المثلان من الاسم، وأشبه الفعل في ثقله، ولم يُدغم؛ فرقًا بين الاسم والفعل، وأمنًا من اللّبس: وزن (فَعَلَ)، فنقول في الفعل: رَدَّ وفَرَّ، والأصل: رَدَدَ وفَرَرَ، أمّا الاسم نحو: شَرَر وطَلَل وضَرَر، فلم يُدغم المثلان؛ لخفّة الفتح وخفّة الاسم[٦٧].

فاختُصّ الاسم بالإظهار للمثلين حين شابه الفعل في الحركات والسّكنات، فرقًا بينه وبين الفعل الّذي يُدغم فيه المثلان؛ لأنّ غاية الإدغام التّخفيف، والفعل إليه أحوج؛ لثقله، أمّا الاسم فلم يحتج لذلك؛ لخفّته.

المطلب الرّابع: حكم عين (فُعْلى) بين الاسم والصّفة

من صور الإعلال: قلب الياء واوًا إذا كانت ساكنةً وانضمّ ما قبل الياء، لكنّ هذا الحكم ليس على إطلاقه، فقد فصّل الرضّيّ حكمها بحسب موقعها من الكلمة، وفيما يلي تفصيل لحالة من أحوالها وهي الياء المتوسّطة أعني وهي عين للكلمة(٦٨):

فالياء المتوسّطة إمّا أن تكون بعيدةً من الطّرف، أو قريبةً منه، فإن كانت بعيدةً من الطّرف بأن كان بعدها حرفان: قُلبت الياء واوًا سواء كانت زائدةً نحو: بُوطِر، أو أصليّةً نحو: كُولَل من الكيل، وكُولِلَ يُكَيْلِلَ على وزن فُعْلِلَ يُفَعْلِلُ، وسواء كانت الياء فاءً نحو مُوقِن وأوقَنَ، أو عينًا نحو كُولَل، فلا تُقلب الضّمّة كسرةً لتصحّ الياء، بل تُقلب الياء واوًا؛ لأنّ الياء بعيدة من الطّرف، فلا يُطلب فيها التّخفيف.

فقلب الياء واوًا في الأمثلة السّابقة أولى من قلب الضّمّة كسرةً تصحّ معها الياء؛ لأنّ قلب الحرف لا يقتضي تغيّر الوزن، بخلاف قلب الحركة الّذي يتغيّر معه الوزن، والإبقاء على الوزن أولى إلّا إذا عُورض بموجب.

وإن كانت قريبةً من الطّرف بأن كان بعدها حرف واحد: قُلبت الضّمّة كسرةً؛ لتصحّ الياء؛ لاستثقالهم قرب الواو من الطّرف، فنقول: بِيْعَ، وأصلها: بُيْع على قول فيه.

وعُوملت عين (فُعْلى) صفةً كالقريبة من الطّرف، فلا تُقلب الياء واوًا، بل تُقلب الضّمّة كسرةً؛ لتصحّ الياء؛ فرقًا بين الاسم والصّفة، فنقول في الاسم (طُوبى)، وفي الصّفة (ضِيزى)، وإنّما قُلبت في الاسم دون الصّفة؛ لأنّ الصّفة أولى بالياء لثقلها(٦٩).

يقول الرّضيّ في بيان الفرق بين (طُوبى) اسمًا، و(ضِيزى) صفةً: "وجعل ياء (فُعْلى) صفةً كـ(حِيكى) و(ضِيزى) كالقريبة من الطّرف؛ لخفّة الألف مع قصد الفرق بين (فُعْلى) اسمًا وبينها صفةً، والصّفة أثقل، والتّخفيف بها أولى، فقيل: (طُوبى) في الاسم و(ضِيزى) في الصّفة..."(٧٠).

فاختُصّ الاسم في عين (فُعْلى) حين شارك الصّفة في الوزن بالقلب إلى الحرف الثّقيل وهو الواو؛ فرقًا بينه وبين الصّفة الّتي تُقلب فيها الضّمّة كسرةً؛ لتصحّ فيها الياء؛ لأنّ الواو ثقيلة يحتملها الاسم، والصّفة ثقيلة لمشابهتا الفعل؛ فهي إلى التّخفيف أحوج، أمّا الاسم فلم يحتج لذلك؛ لخفّته.

الخاتمة

قد مكّنتني الدّراسة من الاطّلاع على القواعد النّحويّة والصّرفيّة المرتبطة بخفّة الاسم؛ فرقًا بينه وبين الفعل من جهة، وبينه وبين الصّفة من جهة أخرى، وفيما يلي إشارات لأبرز النّتائج:

- أجمع النّحاة على خفّة الاسم، واختلفت عباراتهم في أسبابها.
- التّنوين اللّاحق بالأسماء دون الأفعال دليل على خفّة الاسم؛ فالتّنوين زيادة يقبلها الاسم لخفّته، ولا يقبلها الفعل لثقله.

- اختصاص الاسم بالجرّ، والفعل بالجزم دليل على خفّة الاسم؛ لأنّ جزمه إجحاف به؛ لذهاب التّنوين مع الحركة إذا أُدخل الجازم عليه.
- اختصاص الاسم بزيادة الحركة على تاء التّأنيث اللّاحقة به، ولزومها السّكون عند لحاقها بالفعل دليل على خفّة الاسم؛ فالحركة على الحرف زيادة أخرى يقبلها الاسم لخفّته، ولا يقبلها الفعل لثقله.
- تحريك عين (فُعْلة) عند جمعه بالألف والتّاء المزيدتين في الاسم فرقًا بينه وبين الصّفة دليل على خفّة الاسم؛ لأنّ التّحريك في الاسم زيادة، والتّسكين في الصّفة تخفيف.
- قبول بنية الاسم للزّيادة الّتي يبلغ بها سبعة أحرف، بخلاف الفعل الّذي يبلغ بها إلى ستّة أحرف في أبنية محصورة دليل على خفّة الاسم.
- مجيء الإعلال والإدغام في الفعل فرقًا بينه وبين الاسم دليل على خفّة الاسم؛ لأنّ الإعلال والإدغام تخفيف يلزم الفعل، ولا يحتاج إليه الاسم.

والحمد لله ربّ العالمين!

الهوامش

(١) ينظر: الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (٢١/١-٢٠).

(٢) ينظر: المرجع السّابق: (٢١/١).

(٣) المرجع السّابق: (٢١/٢).

(٤) المرجع السّابق: (٢٢١/٣).

(٥) المرجع السّابق: (١٧٧/٤).

(٦) المرجع السّابق: (٣٦٩/٢).

(٧) المرجع السّابق: (١٩٧/٣).

(٨) المرجع السّابق: (٢٩٧/٣).

(٩) ينظر: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٤، (٧٩/١).

(١٠) المرجع السّابق: (٥٠/١).

(١١) المرجع السّابق: (٥١/١).

(١٢) المرجع السّابق: (٨١/١).

(١٣) المرجع السّابق: (١٦٣/١).

(١٤) المرجع السّابق: (٥٦/١).

(١٥) المرجع السّابق: (٢٦٣/١).

(١٦) المرجع السّابق: (٢٤٣/٣).

(١٧) شرح كتاب الحدود في النّحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النّحويّ المكّيّ، تحقيق: المتولّي رمضان أحمد الدّميريّ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، (٩٢).

(١٨) المرجع السّابق: (٩٥).

(١٩) ينظر: الأشباه والنّظائر في النّحو: جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق: غريد الشّيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١١م، (٦٣/١).

(٢٠)ينظر: مادّة (خفف): تاج اللّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. لسان العرب: محمّد بن مكرم ابن منظور المصريّ، دار صادر، بيروت، ط١.

(٢١) ينظر: الكتاب: (٢١/١-٢٠)

(٢٢) شرح شافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، مع شرح شواهده: عبد القادر البغداديّ، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف، ومحمّد محيي الّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٢-١٩٨٢م، (٨٨/٣).

(٢٣) التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبريّ، تحقيق ودراسة: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (١٧٤-١٧٣).

(٢٤) ينظر: الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، (١٠١-١٠٠).

(٢٥) الأشباه والنّظائر: (٢٨٢/١).

(٢٦) الأشباه والنّظائر: (٦٣/١).

(٢٧) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب (عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك) وهو الشّرح الكبير من ثلاثة شروح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (١٤/١).

(٢٨) الكتاب: (٢٠/١).

(٢٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، (٣٠/٢).

(٣٠)ينظر :الكتاب: (٢١/١).

(٣١) الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، (٩٧).

(٣٢) ينظر: الكتاب: (١٥/١-١٣).

(٣٣) المرجع السّابق: (١٤/١).

(٣٤) المرجع السّابق: (١٤/١).

(٣٥)ينظر: أوضح المسالك: (١٤/١).

(٣٦)ينظر: الكتاب: (٢١/١-٢٠).

(٣٧) الإيضاح: (١٠٦).

[٣٨] يُنظر: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى): محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الخير، (٥٣).

[٣٩] يُنظر: المرجع السّابق: (٥٧-٣٨-٣٧-٣٣-٣٠).

[٤٠] يُنظر: أوضح المسالك: (٢٢/١).

[٤١] يُنظر: الكتاب: (١٠١/٤)

[٤٢] شرح كافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس-بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، (٩/٤).

[٤٣] يُنظر: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَريّ القاهريّ الشّافعيّ، تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م، (١٥١/١).

[٤٤] يُنظر: شرح قطر النّدى: (٥٣).

[٤٥] يُنظر: المرجع السّابق: (٥٤-٥٣).

[٤٦] يُنظر: المرجع السّابق: (٥٤).

[٤٧] شرح المفصّل للزّمخشريّ: موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش الموصليّ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، (٢٥٦/٣)

[٤٨] يُنظر: المرجع السّابق: (٢٥٧/٣-٢٥٦)، وعلل النّحو: أبو الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (٥٢٦-٥٢٥).

[٤٩] شرح المفصّل: (٢٥٨/٣-٢٥٧-٢٥٦).

[٥٠] ديوان ذي الرّمّة: غيلان بن عقبة العدويّ، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعيّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإغيمان، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (٢/ ١٣٣٧). ويُنظر: التّمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح بن جنّيّ الموصليّ، تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ، وخديجة الحديثيّ، وأحمد مطلوب، مطبعة العانيّ، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، (١٨٠). وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (٨/ ٨٧).

[٥١] الرّجز بلا نسبة في التّمام في تفسير أشعار هذيل: (١٨٠). ويُنظر: شرح شواهد المغني: جلال الدّين السّيوطيّ، علّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، تعليقات: محمّد محمود الشّنقيطيّ، لجنة التّراث العربيّ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، (١/ ٤٥٤).

[٥٢] شرح الرّضيّ للشّافية: (٦٦/٣).

[٥٣] يُنظر: المرجع السّابق: (٦٧/٣).

[٥٤] يُنظر: المرجع السّابق: (١٠٥/٣-٩٦).

[٥٥] يُنظر: شرح الرّضيّ للشّافية: (١٢٤/٣).

[٥٦] يُنظر: شذا العَرف في فنّ الصّرف: أحمد بن محمّد أحمد الحملاويّ، قدّم له وعلّق عليه: محمّد بن عبد المعطي، خرّج شواهده وضبط فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصريّ، (٦١).

[٥٧] يُنظر: المرجع السّابق: (١٠٩-١٠٧-٦١).

(٥٨) المرجع السّابق: (٧٣).

(٥٩) المرجع السّابق: (١١٠).

(٦٠) المرجع السّابق: (٧٤-٧٣)

(٦١) شذا العَرف: (١١٠-١٠٩).

(٦٢) المرجع السّابق: (٧٧).

(٦٣) شرح الرّضيّ للشّافية: (٣/٢٣٤-٢٣٣).

(٦٤) المرجع السّابق: (٣/٣٣٩-٣٣٨).

(٦٥) المرجع السّابق: (٣/٢٤٢-٢٣٩).

(٦٦) الممتع الكبير في التّصريف: عليّ بن مؤمن بن محمّد الحضرميّ الإشبيليّ المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، (٤١٠).

(٦٧) يُنظر: شرح الرّضيّ للشّافية: (٣/٢٤٢)، وعلل النّحو: (٥٥٥)، والخصائص: (١/١٦٣).

(٦٨) ينظر :شرح الرّضيّ للشّافية: (٣/٨٥).

(٦٩) ينظر :المرجع السّابق: (٣/١٣٦-١٣٥-١٣٤).

(٧٠) شرح الرّضيّ للشّافية: (٣/٨٦).

المصادروالمراجع

- الأشباه والنّظائر في النّحو: جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق: غريد الشّيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١١م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب (عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك) وهو الشّرح الكبير من ثلاثة شروح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت.
- الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- تاج اللّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبريّ، تحقيق ودراسة: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التّمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح بن جنّيّ الموصليّ، تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ، وخديجة الحديثيّ، وأحمد مطلوب، مطبعة العانيّ، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

- ديوان ذي الرّمّة: غيلان بن عقبة العدويّ، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعيّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإغيمان، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شذا العَرف في فنّ الصّرف: أحمد بن محمّد أحمد الحملاويّ، قدّم له وعلّق عليه: محمّد بن عبد المعطي، خرّج شواهده وضبط فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصريّ.
- شرح المفصّل للزّمخشريّ: موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش الموصليّ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، مع شرح شواهده: عبد القادر البغداديّ، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَريّ القاهريّ الشّافعيّ، تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني: جلال الدّين السّيوطيّ، علّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، تعليقات: محمّد محمود الشّنقيطيّ، لجنة التّراث العربيّ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى): محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الخير.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس-بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب الحدود في النّحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النّحوي المكّيّ، تحقيق: المتولّي رمضان أحمد الدّميريّ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- علل النّحو: أبو الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- لسان العرب: محمّد بن مكرم ابن منظور المصريّ، دار صادر، بيروت، ط١.
- الممتع الكبير في التّصريف: عليّ بن مؤمن بن محمّد الحضرميّ الإشبيليّ المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.